التعددية الإثنية ومستقبل الاستقرار السياسي في إثيوبيا

د. أحمد همام محمد همام *

مستخلص

تعتبر إدارة التعددية الإثنية من القضايا التي تُهدد استقرار الكثير من الدول الأفريقية خاصة إثيوبيا ، فهي تتميز بتعددية إثنية كبيرة ولطبيعة الدولة الإثيوبية حيث تتمركز أغلب القوميات في مناطق أو أقاليم محددة مما ساهم بشكل كبير على تطبيق الفيدرالية الإثنية منذ بدايات تسعينات القرن العشرين، تأقلمت أغلب القوميات على الوضع الفيدرالي مع تشاحن ما بين هذه القوميات من الحين والأخر على الموارد والحدود بين الأقاليم ولكن كان من الممكن السيطرة على مثل هذه المشكلات في الداخل الإثيوبي، تبدو المشكلة الأكبر في إعطاء دستور الدولة الفيدرالية للأقاليم الحق في الإنفصال وتقرير المصير مما يشكل تهديد كبير لمصير الدولة الفيدرالية، ومع رغبة آبي أحمد رئيس الوزراء في التحول من الفيدرالية إلى المركزية واعتراض الكثير من القوميات لان ذلك يقوض من حقوقهم وحرياتهم في إدارة أقاليمهم مما زعزع الأمن والاستقرار في الداخل الإثيوبي مما يكون له بالغ الأثر على مستقبل الدولة الإثيوبية، وهذا ما يوضحه الباحث في الدراسة للتعرف على التعددية الإثنية وأثرها على مستقبل الاستقرار السياسي في الدولة الاثيوبية.

كلمات مفتاحية: التعددية الإثنية – الصراعات الداخلية– تسييس الإثنية – تعبئة الإثنية – الفيدرالية – المركزية .

Abstract:

The management of ethnic pluralism is one of the issues that threaten the stability of many African countries, especially Ethiopia, as it is characterized by great ethnic pluralism and the nature of the Ethiopian state, where most nationalities are concentrated in specific regions, which

* مدرس العلوم السياسية والإدارة العامة بكلية التجارة – جامعة أسيوط

Email: ahmedhammam@aun.edu.eg

contributed greatly to the application of ethnic federalism since the early nineties of the twentieth century. On the federal situation with bickering between these nationalities from time to time over resources and borders between regions, but it was possible to control such problems in the Ethiopian interior.

The biggest problem seems to be that the constitution of the federal state gives the regions the right to secession and self-determination, which constitutes a great threat to the fate of the federal state, and with the desire of Abe Ahmed, the Prime Minister, to shift from federalism to centralization, and the objection of many nationalities, because this undermines their rights and freedoms in managing their regions, which destabilized security. And stability in the Ethiopian interior, which will have a great impact on the future of the Ethiopian state, and this, is what the researcher explains in the study to identify ethnic pluralism and its impact on the future of political stability in the Ethiopian state.

Key Words: **Ethnic pluralism - internal conflicts - ethnic politicization - ethnic mobilization - federalism - centralization**

مقدمة:

تحتل قضية التعددية الإثنية مكانة بارزة ليس فقط على مستوى الأجندة الإفريقية، بل وعلى مستوى الأجندة العالمية أيضًا، لما لها من تبعات على السلم والأمن الإقليمى والدولى، والإثنية ليست اختصاص لعلم السياسة؛ ولكن ماجذب الاهتمام تجاه دراستها ظاهرة "تسييس الإثنية" أى حشد جماعة إثنية معينة وراء مجموعة من المطالب والضغط على النظام السياسى من أجل الاستجابة لهذه المطالب[١]، هذه الظاهرة أصبحت من أبرز المهددات ليس فقط لمشروع بناء الدولة الوطنية الأفريقية؛ بل لإستمرار وحدة هذا الكيان من الأساس.

وتُعد إثيوبيا من أهم النماذج التى تمثل فيها ظاهرة الإثنية المتغير الاساسي الذى يؤثر كليًا أو جزئيًا على باقى المتغيرات: السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الأمنية والاجتماعية فى معادلة الحياة السياسية اليومية فى إثيوبيا لذا تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي في إثيوبيا ، فهى بمثابة متحف يضم قرابة (٨٥) جماعة إثنية مما يضع الدولة أمام تحد كبير لإدارة هذه التعددية، فالمشكلة التى تواجه إثيوبيا ليست هى التنوع والاختلاف فهى ظاهرة طبيعية، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن فى فشل سياسات النظم المتعاقبة فى دمج هذه الجماعات أو حتى استيعابها لضمان تجنب الصراعات الإثنية ذات الأغراض السياسية.

وتُقدم التجربة الفيدرالية فى إثيوبيا نموذجًا لإدارة التعددية الإثنية فى أفريقيا،

فبعد فشل السياسات القسرية للنظم المتعاقبة فى إدارة التعددية الإثنية، تم التحول نحو إعادة هيكلة الدولة فيدراليًا وعلى أساس إثنى والإعتراف بحق الجماعات الإثنية كافة فى تقرير مصيرها بما فيه حق الإنفصال عن الدولة، بالإضافة إلى الاستقلال الإدارى لهذه الجماعات فى إدارة أقاليمها بما يُلائم مصالحها ومجموعة كبيرة من الحقوق والحريات السياسية مثل التعددية الحزبية والمشاركة السياسية وحرية الرأى والإعلام وغيرها مما نص عليه دستور ١٩٩٤ من حقوق، فهناك محاولات للعدول عن هذا الشكل الفيدرالي التي تعايشت علية الإثنيات الإثيوبية إلى النظام المركزي الذي يُذيب هذه العرقيات والإثنيات في إطار حكومة مركزية موحدة، فما مستقبل هذا العدول وكيف تتقبل الجماعات الإثنية هذا الشكل الجديد.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الناحية النظرية والعلمية في إلقاء الضوء على مفهوم التعددية الإثنية وإرتباطها بالاستقرار السياسي في الدولة والنظريات التي تحكم علاقة التأثير والتأثر ما بين هذه التعددية والاستقرار السياسي وكذلك تسليط الضوء على أبعاد الأثنية وإدارة التعددية الإثنية.

وتأتي الأهمية العملية والتطبيقية للدراسة في إلقاء الضوء على إدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا في الفترات الزمنية المختلفة ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في كل فترة من فترات حكم الدولة الإثيوبية وفقا لطريقة إدارة التعددية الإثنية فيها، وكذلك تسليط الضوء على الأحداث الأخيرة (اواخر ٢٠٢٠) في الدولة الاثيوبية بسبب محاولة الإنتقال من النظام الفيدرالي إلى النظام المركزي في الدولة الإثيوبية وهذا ما رفضته الكثير من الإثنيات في مقدمتها التيجراي، في محاولة منها لابقاء الفيدرالية والتمتع بالحقوق التي ينص عليها دستور ١٩٩٤.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الوصول إلى عدد من الأهداف وهي :-

- التعرف على الطبيعة الأثنية في الدولة الإثيوبية وأبعادها.
- استكشاف أثر التعددية الإثنية على الاستقرار السياسي في إثيوبيا .
- التعرف على طرق إدارة التعددية الإثنية في كل حقبة تاريخية للدولة الإثيوبية.
- الوقوف على أفضل الطرق لإدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا .
- التعرف على مستقبل الاستقرار السياسي في إثيوبيا في ضوء طريقة إدارة التعددية الإثنية.

المشكلة البحثية

تعتمد الدراسة على مشكلة بحثية رئيسية وهي :

ما هو أثر إدارة التعددية الإثنية على مستقبل الاستقرار السياسي في إثيوبيا ؟

وتنقسم المشكلة البحثية الرئيسية لعدد من التساؤلات الفرعية منها:

- ما هي طبيعة التعددية الإثنية في إثيوبيا ؟
- كيف يمكن تسييس التعددية الإثنية في إثيوبيا ؟
- ما هي طرق إدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا واثرها على الاستقرار السياسي ؟
- ما هي أفضل الطرق في إدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا التي تحقق أكبر قدر من الاستقرار السياسي؟
- ما هو مستقبل الاستقرار السياسي في إثيوبيا في ظل الصراع الإثني القائم ؟

الأساليب المنهجية:

تستخدم الدراسة – في الإجابة على المشكلة البحثية والأسئلة الفرعية ووصولا لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة– المنهج أو نظرية الدور للتركيز على دور التعددية الاثنية في إثيوبيا وأثرها على الاستقرار السياسي فيها، وكذلك الإعتماد على منهج علاقة الدولة بالمجتمع وذلك من خلال توظيف المنهج في الوصول إلى اجابة للتساؤلات البحثية المطروحة في الدراسة من خلال توضيح طبيعة المجتمع التعددي في الدولة الإثيوبية وتأثير هذه التعددية الإثنية على قوة وتماسك الدولة[٢].

الإطار المكاني والزماني:

تسعى الدراسة إلى التعرف على أثر التعددية الإثنية على الاستقرار السياسي ومستقبل الاستقرار السياسي في الدولة الإثيوبية وذلك في الأطار الزمني ما بعد الاحداث الاخيرة في الحرب الدائرة ما بين الحكومة الفيدرالية واقليم التيجراي منذ أواخر عام ٢٠٢٠ حتى إتمام الدراسة في ديسمبر ٢٠٢١.

محاور الدراسة:

للأجابة على المشكلة البحثية والتساؤلات الفرعية تنقسم الدراسة لعدد من المحاور وهي:

- أولاً: التعددية الإثنية: إطار نظري.
- ثانياً: طبيعة التعددية الإثنية في إثيوبيا وأثرها على الاستقرار السياسي.
- ثالثاً: مستقبل الدولة الإثيوبية في ظل الصراع الإثني القائم.
- خاتمه.

أولاً: التعددية الإثنية : إطار نظري.

١. مفهوم التعددية الإثنية وأبعادها:

تُعدّ التعددية الإثنية من المفاهيم الأكثر تعقيداً وتشابكاً خاصة في ظل التداخل ما بين العناصر المختلفة للتعددية، مثل التعددية السياسية والاقتصادية والأجتماعية والثقافية وغيرها التي كان لها تأثير كبير على التعددية خاصة في الدول التي تعاني من التعددية الإثنية، وهناك مشاحنات بين هذه الإثنيات مثل الحالة الإثيوبية، لذا من الصعوبة وضع تعريف مُحدد للتعددية الإثنية حتي في الكثير من الكتب الأجنبية تعجز عن وضع تعريف شامل للتعددية الإثنية وذلك يرجع إلى صعوبة تعريف الإثنية حيث أن هناك العديد من المفاهيم المتداخلة مع الإثنية مثل القومية والعرق والاصل والقبيلة[٣] ولذا يمكن الحديث عن أبعاد للتعددية الاثنية.

هناك مجموعة من الأبعاد التى تميز الجماعة الإثنية عن غيرها من الأفراد، حيث أن توافرها يمثل إشارة قوية لوجود جماعة إثنية:

أ- اسم جماعى :

تتبنى الجماعة الإثنية اسمًا معينًا يمثل علامة وشعار لهذه الجماعة، هذا الإسم قد يكون إسم إله أو أحد الأسلاف كالأورومو مثلًا، هذا الإسم يضفى هالة على هذه الجماعة وخاصة إذا أرتبط الإسم بإنجازات أو صفات معينة[٤]، كما أن هذه الأسماء قد يكون لها دلالة معينه للقوة الغامضة والتى ينظر إليها أفراد الجماعة على أنها أساس وجودهم واستمراريتهم.

ب- أسطورة النسب المشترك :

تتبنى الجماعة الإثنية أسطورة النسب المشترك كأحد العوامل التى تساهم فى خلق الترابط والشعور بالوحدة لدى أفرادها، وترجع أهمية هذا البعد فى أنه يجيب عن أسئلة التشابه والإنتماء التى يثيرها أفراد الجماعة: أى لماذا نحن متشابهون؟ ولماذا نحن مجتمع واحد؟ وبالتالى يكون الرد وفقًا لهذا البعد؛ لأننا جميعًا ننحدر من نفس السلف وبالتالى لدينا نفس المشاعر والإنتماء والذوق[٥].

ت- التاريخ المشترك:

تعتمد الجماعة الإثنية بشكل كبير على التاريخ المشترك، فالإثنية لاتُمثل شيئًا دون وجود ذكريات مشتركة، وبالتالى فإن التاريخ المشترك يوحد الأجيال، كما أنه يربط الأجيال المتعاقبة معًا من خلال التجارب والوقائع التى يمثلها هذا التاريخ، ولكن لابد من وجود تماسك ووضوح لهذا التاريخ وليس غموضًا أو تضاربًا من أجل فعالية الشعور بالانتماء للتاريخ المشترك[٦].

ث- ثقافة مشتركة متميزة :

تعتبر الثقافة من أهم الأبعاد التى تميز الجماعة الإثنية عن غيرها على الإطلاق؛ لابد من وجود تمايز من خلال الأبعاد المختلفه للثقافة سواء اللغة أو الدين أو العادات والتقاليد أو اللون واللباس والغذاء والموسيقى والفنون والهندسة المعمارية، وتعتبر هذه الأبعاد بمثابة رموزًا تُشكل الحدود الاجتماعية للجماعات الإثنية وتُميزها عن غيره (نحن وهم) بإعتبار أنها تُجسد الجماعة الإثنية وتعزز الإنتماء فيما بين أعضائها، ويُدخِل فى إطار هذه الأبعاد أيضاً؛ "القيم اللصيقة المميزة للجماعة، كقوة الماساي فى كينيا، أو المهارة العسكرية للزولو فى جنوب إفريقيا"[٧]. كما تساهم هذه العوامل فى الحفاظ على الهوية الإثنية فى ظل محاولة استيعابها فى ثقافة جماعة أخرى، أو فى حالة البلدان التى تستقبل المهاجرين كالولايات المتحدة مثلاً، فالطقوس والشعائر الدينية والطعام والموسيقى والأفلام والعادات(كالزواج مثلاً) هى أبرز العوامل التى يعتمد عليها المهاجرون فى الحفاظ على هويتهم فى البلدان التى هاجروا إليها[٨] .

ج- الإرتباط بإقليم معين :

يُعتبر الإقليم من أهم الأبعاد التى تحدد الجماعة الإثنية وتضيف إلى تفردها وتمايزها، فالإقليم الذى تعيش فيه أو حتى مرتبط بالذاكرة والتاريخ "أى لا تعيش فيه "يمثل موطناً مقدساً لهم. وترجع أهمية الإقليم كبعد من الأبعاد المميزة للإثنية؛ أن الأساطير والأسماء والذكريات والسعى للسلطة كلها أمور غير مادية وتحتاج إلى الإقليم لتحقيقها، وهناك ثلاثة جوانب للإقليم الإثنى[٩]:

- قد يكون مقدسًا نظرًا لارتباطه بسلف أو إله أو المعتقدات الدينية للإثنية.
- يساهم فى تعزيز الإرتباط الجماعى للجماعة، بمعنى أن أفراد الجماعة فى الخارج أو حتى الجماعة فى حالة عدم استقرارها على إقليم وتشتتها يظل الإقليم فى ذاكرتهم دائما.
- يعرف أفراد الجماعة فى الخارج بالإقليم الذى يرتبطون به، فمثلا الأكراد فى الخارج يعرفون فى البلدان بكونهم أكراداً.

بالتالى الإقليم لكى يصبح وطناً؛ لابد وأن ينتمى إليه أعضاء هذه الجماعة مع الإعتراف من قبل الغرباء بشرعية ادعاء الجماعة بارتباطها بالإقليم، وهذا الادعاء مرهون بنمط استيطان الجماعة داخل الإقليم، وهذا هو محور التباين والاختلاف بين الجماعات الإثنية فى علاقتها بإقليم معين أو ما تطلق عليه (الوطن الأم)[١٠].

هناك نوعين من الجماعات الإثنية لإرتباطها بالإقليم[١١]، النوع الأول: الجماعات المُركزة أو التى تشكل أغلبية داخل إقليم معين تكون حجتها فى المطالبة بالأرض أقوى من الجماعة التى تشكل أقلية أو الجماعات المشتتة أو المنتشرة فى أماكن متفرقة، وهذه الشرعية يُمكن الأستدلال عليها من خلال حدة الصراعات الإثنية وبالأخص

التى تكون الدولة طرفا فيها مع جماعة إثنية، فالصراع بين الدولة وجماعة مُركزة يكون عنيفًا نظرًا لطبيعة مطالب هذه الجماعة والتى تصل فى أحيان كثيرة إلى المطالبة بالانفصال (بيافرا، جنوب السودان ، الأوروموا، الأكراد)، النوع الثاني: الجماعات المشتته فطبيعة الصراع بين الدولة والجماعة التي تمثل أقلية فى إقليم معين تكون أقل حدة نظرًا لأن سقف مطالب هذه الجماعة لن يتعدى مسألة التمثيل السياسى وضمان الحقوق والحريات واحترام رموزها: أى الإعتراف الرسمى بالجماعة من قبل الدولة وإعطاءها قدر من الحقوق والحريات السياسية.

ح- الشعور بالتضامن:

إن توافر الأبعاد السابقة فى جماعة معينة لا يوفر ضماناً لتصنيفها أو بروزها كجماعة إثنية، فامتلاك العناصر السابقة ليس له تأثير دون الشعور لدى أفراد الجماعة بأنهم مجتمع واحد: أى أن الإثنية ليست مصطلح لديه الأبعاد السابقة فقط بل لابد من هوية واضحة تَنتُج من تضامن أفراد الجماعة، فهناك جماعات كثيرة توافرت لديها العوامل السابقة لكنها لم تستمر بسبب إفتقار أعضاؤها إلى الشعور بالتضامن وبكونهم مجتمعاً واحداً فتم استيعابهم وانصهارهم إما فى هوية دولة أعم وأشمل أو جماعة إثنية مهيمنة.

٢. تسييس الاثنية:

تُعد ظاهرة تسييس الإثنية من أهم التحديات التى تعانى منها البلدان التعددية، كما أنها من أبرز الظواهر المثيرة للجدل فى العلوم الاجتماعية المهتمة بدراسة الإثنية، فقد تعددت التفسيرات حول الأسباب المؤدية لإقحام الهوية الإثنية فى السياسة عبر عمليات التعبئة الإثنية [١٢](Ethnic mobilizations) للجماعات الإثنية بما يؤدى إلى استفحال التوترات الإثنية.

هناك إتجاه فى التفسير لا يتعامل مع الجماعات الإثنية باعتبارها جماعات لغوية أو ثقافية؛ بل يُنظر إليهم كفاعلين سياسين لديهم أهداف ومطالب معينة يسعوا لتحقيقها، وتختلف هذه المطالب من جماعة لأخرى[١٣].

ويؤكد أنصار هذا الأتجاه على أهمية الدور الذى تلعبه عملية التحديث فى تعميق الإثنية فى المجتمعات التعددية، حيث تتحول المجتمعات الصغيرة إلى مجتمعات كبيرة وغير شخصية بفعل التطور التكنولوجى الذى يؤدى إلى تعقيد المجتمع، هذه المجتمعات تضم جماعات إثنية تعيش مع بعضها جنبًا إلى جنب وتدرك كل منها التميز والتفرد الذى تتمتع به عن الأخرين وتسعى كلُ منها لتحقيق مجموعة من المطالب عبر الضغط على النظام سواء بطرق سلمية أو غير سلمية وهنا تبدأ ظاهرة "تسييس الإثنية" فى الظهور، أى التحول باتجاه الأمة والرغبة فى إقامة دولة قومية مستقلة[١٤].

ويُقصد "بتسييس الإثنية" دخولها معترك الحياة السياسية ومحاولتها الهيمنة على السلطة، وبالتالى ضمان الحصول على الخدمات العامة سواء كانت وظائف مدنية: تعليم، صحة، سكن وغيرها: أى أن السبيل للوصول إلى الموارد والسلطة يكمن فى دخولها الحياة السياسية، وهناك ثلاثة جوانب لتسييس الإثنية وهى، انتقال الجماعة من العزلة إلى النشاط ومن التهدئة إلى التعبئة ومن الثقافة إلى السياسة.[١٥]

وهنا يُثار تساؤل حول أسباب الصراع الإثنى ولماذا تشهد دول صراعًا قد يصل لانهيارها؟ بينما تستطيع دول التغلب على التعددية الإثنية لديها، أو ما أسباب بروز ظاهرة الصراعات الإثنية؟

وهناك وجهتان للنظر إلى الإثنية تلخصان مسألة تسييس الإثنية، والاعتراف بالتنوع[١٦]:

أ- الاولى: النظر إلى المجموعات الإثنية والتعامل معها باعتبارها كيانات سياسية.

ب- الثانية: النظر إلى الجماعات الإثنية باعتبارها مجموعات ثقافية، ومن ثم تعترف الدولة بالتنوع ومن هنا تُضعِف مسألة تسييس الإثنية.

فالعلاقات الإثنية مرهونة بهاتين الوجهتين، فالسياسات المبنية على وجهة النظر الأولى تميل إلى استخدام القوة للقضاء على التعددية(السياسات القسرية) ومن ثم يؤدى ذلك إلى نتائج كارثية، بينما الوجهة الثانية "إضفاء الطابع الثقافى على التعددية" ينتج عنها سياسات إيجابية لإدارة التنوع.

يُمكن تلخيص هذه الرؤية فى ضرورة عدم إضفاء أى شرعية سياسية على الإثنية كالسماح بإنشاء أحزاب إثنية، تخصيص حصص معينة للجماعات الإثنية سواء فى البرلمان أو الحكومة أو حتى المناصب العليا، أو منحها الحكم الذاتى.

كما أن وجهة النظر هذه تتعامل مع التعددية الإثنية باعتبارها اختلاف فى الخصائص الثقافية فقط، وأن الجميع متساوون، لكن التناقض هنا فى رؤيتها أن الثقافة المتحضرة هى التى تسيطر وتحكم وتستوعب الأخرين "البرابرة" لتحويلهم إلى متحضرين[١٧].

٣. إدارة التعددية الإثنية:

تعتبر قضية إدارة التعددية الإثنية فى البلدان التعددية من أهم القضايا التى تطرح نفسها بقوة فلازالت تحتفظ بأهميتها منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى وقتنا هذا، فأغلب بلدان العالم تُعد بلدانًا تعددية وتُعانى من شكل أو آخر من أشكال عدم الإستقرار، ونظرًا لذلك برزت أهمية دراسة إستراتيجيات إدارة هذه التعددية سواء فى العلوم السياسية أو العلوم الاجتماعية من أجل تخفيض هذه التوترات والتى تتحول إلى صراعات عنيفة تؤدى إلى فشل وإنهيار الدول.

ويُقصد بإدارة التعددية؛ العمل على خلق حالة من التعايش السلمى بين كافة المكونات أو القطاعات التى يتكون منها المجتمع التعددى[١٨]، فالتعايش السلمى بين القوميات هو واحد من الأدوات الرئيسية للحضارة، وتعتمد الدول التعددية على استراتيجيات لإدارة التعددية فيها.

ويُقصد بإستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية، الفلسفات العامة الظاهرة والمستترة التى تتبعها النظم فى التعامل مع الجماعات ومطالبها[١٩].

وهنا يجب التمييز بين نوعين من الاستراتيجيات التى تلجأ إليها النظم لإدارة التعددية الإثنية:

أ- إستراتيجيات القضاء على التعددية أو إزالتها.

يُقصد بها تلك الآليات التى تهدف لإزالة التعدد والتنوع كالإستيعاب القسرى والتطهير العرقى والإبادة الجماعية والتهجير القسرى للأقليات فى إطار محاولة تخفيف أثر الإثنية على الاستقرار الداخلى[٢٠] وعادة تسود هذه الإستراتيجية عندما تكون هناك أغلبية لقومية معينة وأقليات لقوميات أخرى، ومع سيطرة الأغلبية على السلطة تسعى للقضاء على الأقليات في الدولة.

ب- إستراتيجيات الأعتراف بالتعددية أو التنوع:

يُقصد بها تلك الوسائل والآليات الأخلاقية التى تعترف بالتنوع وتسعى لضمان الحقوق والحريات الأساسية عبر آليات مثل الفيدرالية وتقاسم السلطة والحكم الذاتى والاستقلال الثقافى[٢١] وعادة تسود هذه الإستراتيجية عندما تكون هناك أقليات متعددة في الدولة على قدر متساوي من القوة والتأثير والنفوذ.

لكن في ضوء هذه الإستراتيجيات، يُثار تساؤل هام حول السبب الرئيسى لصعوبة إدارة التعددية الإثنية، لماذا تنجح دول فى إدارة التعددية لديها؟ بينما تفشل بلدان أخرى فى ذلك؟

يَتلخص مضمون عملية إدارة التعددية الإثنية حول مسألة بناء الثقة (الاجتماعية والسياسية) فى البلدان التعددية، فقد طرحت قضية إدارة التعددية الإثنية نفسها بقوة على الأجندات الوطنية وخاصة فى الديمقراطيات الراسخة ككندا وبريطانيا والولايات المتحدة بسبب موجات الهجرة التى بدأت فى منتصف الستينيات واستمرت حتى التسعينيات، هنا أصبحت هذه البلدان مُضطرة إلى الاعتراف بالتعددية والتنوع لديها خاصة فى ظل التخوف من أثر التنوع الإثنى أو الثقافى على الديمقراطية الليبرالية فى هذه البلدان، فالشغل الشاغل لدى هذه البلدان هو كيفية بناء الثقة[٢٢].

وتتعدد أشكال الثقة، فهناك الثقة الاجتماعية (الثقة بين جماعات كبيرة من الأفراد)، والثقة الشخصية (الثقة بين مجموعة أقل من الأفراد مثل الأصدقاءأو أعضاء

جماعة إثنية مثلا)، والثقة السياسية وهى المقصودة هنا، ويُقصد بها الثقة فى المشرعين ومن ثم الثقة فى المؤسسات التى يديرها هؤلاء (الثقة الرأسية)، فلكى تعمل الديمقراطيات الليبرالية بالشكل الأمثل؛ ينبغى بناء الثقة لدى المجتمع (التعددى) تجاه المؤسسات، والجانب الآخر من الثقة المقصودة هنا أيضًا، الثقة الأفقية: أى الثقة بين المواطنين أنفسهم، بالتالى تصبح القضية هى كيفية بناء الثقة بين المواطنين ذوى الإثنيات التعددية فى مجتمع ديمقراطى ليبرالى، وتكمن الخطورة فى تراجع الثقة الاجتماعية (بين المواطنين وبعضهم نظرًا للاختلاف)، أو تراجع الثقة السياسية (بين المواطنين والنخبة)[٢٣].

ومن ثم تبرُز أهمية تبنى إستراتيجيات فاعلة لبناء الثقة، هذه الإستراتيجيات فى مجملها تدور حول السلوكيات والتصرفات والأفعال التى تعزز الثقة بين الجماعات المكونة للمجتمع من جانب، وبين المجتمع والمؤسسات السياسية من جانب أخر.

لكن قد يكون هناك اختلاف بين مغزى إدارة التعددية لدى البلدان الديموقراطية عنه فى إفريقيا؛ فالديموقراطيات تدير التنوع بسبب التخوف من أثره على المؤسسات الليبرالية ودولة الرفاه، أما فى إفريقيا فرضت إدارة التعددية الإثنية نفسها وبقوة لأنها لا تهدد فقط استقرار الدولة بل تهدد استمرارها ووجودها بالأساس إلى جانب النتائج الكارثية للصراعات الإثنية[٢٤].

ثانيا: طبيعة التعددية الإثنية في إثيوبيا واثرها على الاستقرار السياسي.

تتسم الدولة الإثيوبية منذ نشأتها بالتعددية الإثنية، هذه التعددية القت بظلالها على طبيعة النظام السياسي وطريقة إدارة الدولة في الفترات الزمنية المتلاحقة مما كان له تأثير كبير على الاستقرار السياسي وذلك إنطلاقا من طريقة أو أستراتيجية إدارة التعددية الإثنية في كل مرحلة من مراحل تطور الدولة الإثيوبية، والإثنية التي تسيطر على زمام الحكم والسلطة في الدولة هل هي من الاثنيات التي تتسم بالاكثرية مثل الامهرا والاورمو أم الاقلية مثل التيجراي كما يلي:

١. التطور التاريخى لإثيوبيا في ظل التعددية الإثنية:

تُعد إثيوبيا من أقدم البلدان الموجودة فى أفريقيا، والتى تتسم بمجموعة من الخصائص التى تميزها عن غيرها، لكن حدودها الحالية تشكلت فى القرن التاسع عشر فى ظل عمليات الضم التى قام بها الإمبراطور (منليك الثانى) لبناء دولة موحدة عبر القضاء على الممالك المجاورة وضمها بالقوة استكمالًا لجهود الإمبراطور (تاودروس)[٢٥].

وبالنظر إلى آلية الحكم وإدراة الإمبراطورية، فإن إثيوبيا تُعد من أقدم الدول التى تبنت اللامركزية، فالإمبراطور منح الحكام الذين استسلموا له صلاحيات حكم أقاليمهم مقابل جزية تدفع إلى المركز، أى أن هيكل السلطة كان عبارة عن حكام أقاليم يديرون شؤون أقاليمهم ويخضعون للإمبراطور الذى يؤدى مهامًا وطنية أيضاً، مما دفع البعض إلى القول بأن الفيدرالية ليست جديدة على إثيوبيا [٢٦].

ويُعد التاريخ الإثيوبى بمثابة صراع تاريخى على السلطة والحكم، فإذا كانت الهجرات المتتالية لعبت دوراً كبيراً فى بروز ملامح الدولة الإثيوبية "غير الموحدة آنذاك"، إلا أن الصراع بين الملوك فيما يطلق عليه "عصر الأمراء" يُعد بمثابة بداية عملية هندسة الحكم فى إثيوبيا، ويمكن تفسير التاريخ الإثيوبى وفقاً للتقسيم الآتى:

أ- حقبة الإمبراطورية الإثيوبية التقليدية:

فى هذه الفترة برزت (شوا، الأحباش أو الأمهرا) و(أكسوميت، إقليم تيجراى حالياً) كممالك متنافسه على حكم الدولة[٢٧]، وبالرغم من تحالف المملكتين فى حربهم ضد المسلمين(الاورومو)؛ إلا أن التنافس على الحكم والسلطة ظل قائماً بينهما حتى تمكنت أمهرا أو الأحباش" شوا" من احتلال أكسوميت وفرض اللغة الأمهرية كلغة رسمية، وبالتالى فإن الصراع بين الأمهرا والتيجراى يُعد صراعًا تاريخيًا، فكل منهم يرى نفسه حاكماً شرعياً للإمبراطورية الإثيوبية، وهذا البعد سيكون له أثر كبير على ديناميات الأحداث فى الفترات التاريخية اللاحقة[٢٨].

ب- حقبة الإمبراطورية الحديثة:

بدأت الفترة الثانية مع عهد الإمبراطور"ثيودور" أو تيودروس" ، وهذه الحقبة بدأت خلالها ملامح الدولة-الإمبراطورية فى التشكل، فبالرغم من أختلاف سياسات الأباطرة المتعاقبين على السلطة إلا أن أولوياتهم جميعاً تمثلت فى بناء دولة مركزية موحدة وإنهاء سيطرة الأمراء التقليدين[٢٩]، وخلال هذه الفترة تعاقب العديد من الأباطرة على الحكم، وفيما يلى إيجاز لفترات حكمهم:

- الإمبراطور تيودروس الثانى:

تبنى الإمبراطور مشروع توحيد الدولة الإثيوبية القديمة وتثبيت نفسه كإمبراطور لها، وسعى من أجل هذا الهدف إلى تحسين علاقته بالكنيسة لإحكام سيطرته على السلطة والمجتمع، بالرغم من بروز صراعات بين الدولة والكنيسة بعد ذلك بسبب الاختلاف حول توزيع ضريبة الأرض[٣٠].

- الإمبراطور يوهانيس الرابع:

واصل "يوهانيس الرابع" جهود مركزية الإمبراطور" تيودروس" من أجل ترسيخ الملكية، فقام بحملات توسعية تجاه الغرب لتوسيع نطاق ملكه فى تيجراى، أصيب

يوهانيس فى مواجهاته ضد جيش المهديين وتوفى، وتم نقل الحكم إلى أقوى حكام المقاطعات وفقا لوصية الامبراطور وهو "منليك الثانى"[٣١].

هنا يجدر التنويه لملاحظة مهمة وهى أن هذه الحقبة حكمت فيها تيجراى الدولة-الإمبراطورية من إقليم تيجراى، وعند مقتل "يوهانيس" انتقلت السلطة إلى شوا أو الأمهرا، وهنا ظل التيغراى ينظرون إلى الأمهرا باعتبار أنهم سرقوا السلطة منهم، بل هم من تآمروا على مقتل إمبراطورهم الغامض، وهذا الجزء التاريخى سيتضح خلال نضال(TPLF) فيما بعد وعدولها عن مطالب الانفصال بالرغم من قدرتها على ذلك من أجل الهيمنة على الدولة بأكملها[٣٢].

- الإمبراطور منليك الثانى:

تُعد هذه الفترة أهم الفترات التاريخية للدولة الإثيوبية والسبب لا يرجع فقط إلى التطورات الخارجية كمخرجات مؤتمر برلين الاستعمارى(١٨٨٤-١٨٨٥)؛ لكن لأن هذه الفترة شهدت عمليات ضم وتوحيد للمالك داخل دولة موحدة وتحت سيطرة الإمبراطور"منليك"[٣٣].

يوصف عهد "منليك" بالفترة التى تبلورت فيها القومية الإثيوبية، فقد ضاعف مساحة المناطق الخاضعة له وقام بمزيج من حملات الضم سواء عسكرياً أو دبلوماسياً، وأعاد تنظيمهم السياسى كجزء من إثيوبيا المسيحية[٣٤]، استطاع "منليك" هزيمة الإيطاليين فى معركة "عدوة" مما أكسب إثيوبيا وضعاً خارجياً وثقل سياسى كبير، وفى نفس الوقت كان له آثار كبيرة داخلياً على شرعية منليك وعلى الشعب الإثيوبى نفسه الذى اعتبر نفسه أرقى شعوب أفريقيا وفسر ذلك بنظريات دينية أيضا كشعب الله ووصل فى توسعاته إلى أوجادين[٣٥].

لكن كان هناك تمييز بين الاثنيات، فمثلا كان "الأورومو" من المقربين للإمبراطور وداعمين له ضد آية تحركات للإقطاعيين، وكان الحكام أو مندوبو التاج من "التيجراى والأمهرة"، بينما عانت الأقليات الآخرى من التهميش، كما برزت فى عهده سياسة الاستيعاب والإخضاع القسرى(التمهير)، حيث كانت الثقافة الأمهرية هى الضمانه الوحيدة للوصول إلى الفرص التى خلقتها عملية التحديث[٣٦].

- الإمبراطور هيلاسيلاسى الأول.

بعد وفاة (منليك) خلفه حفيده(lig yaso) وهو شاب صغير تم التآمر عليه وإسقاطه، وخلفه حاكم مدينة هيرر (راس تيفارى) أو الإمبراطور "هيلاسيلاسى" الذى تمكن من إخضاع النبلاء المتمردين الذين حاولوا إسقاط "أديس أبابا"، فقام بحربهم وهزيمتهم، وهنا تم تتويجه كملك ملوك إثيوبيا أو الإمبراطور. استكمل "هيلاسيلاسى"

مشروع "منليك" الحداثى مُستغلاً وفاة أبرز معارضى الحداثة سواء أكانوا نبلاء أو قساوسة كاثوليك[٣٧].

لكن أهمية هذه الحقبة تكمن فى تخلص الإمبراطور من اللامركزية السياسية وقوة النبلاء عبر إعلان دستورى يُكرس لمركزية الدولة الإثيوبية، كما أنشأ برلمان من غرفتين لمناقشة القضايا التى يعرضها عليه الإمبراطور، وضع "هيلاسيلاسى" كافة الصلاحيات فى يده بما فيها تنظيم الدولة وتقسيم الإدارات وفرض الضرائب وتعيين الوزراء وحل البرلمان وإصدار التشريعات أى أنه فرض هيمنته بشكل تام على حكام الأقاليم والنبلاء وأخضعهم تمامًا، كما أنه أخضع الكنيسة أيضاً، حيث نقل التقديس والأهمية إليه، باعتبار أنه من دم السلالة السليمانية (مصدر تقليدى للشرعية) .[٣٨]

ت- ملامح النظام السياسي لإثيوبيا ما بعد ثورة ١٩٧٤:

تمكن "الديرج" من الهيمنة على السلطة بعد عزل الإمبراطور "هيلاسيلاسى"، وقاموا بتشكيل الحكومة الفعلية فيما أُطلق عليه مجلس الإدارة العسكري المؤقت عام ١٩٧٤، ويتمثل النظام السياسي الاثيوبي فيما بعد ١٩٧٤ في فترة حكم منجيستو(الإرهاب الأحمر) بمثابة إنتكاسة للثورة وخروج على مبادئها وأهدافها الديمقراطية، حيث انحرفت الثورة عن مسارها تماماً لتسير فى الاتجاه الخاطئ: أى مسار الثورة المضادة[٣٩].

هذا التعنت دفع القوميات إلى اليأس من الخيارات السلمية كأدوات لتغيير الواقع، واللجوء إلى السلاح لتغيير الواقع بالقوة، حيث تشكلت حركات مسلحة للعديد من القوميات، وخاضت صراعًا ضد المركز بدأ منذ ١٩٧٥ وانتهى بإسقاط النظام وهروب "منجيستو" لزامبيا عام ١٩٩١،

وهناك العديد من القوميات التي عاشت قصة النضال ضد الحكم مثل نضال قومية التيجراى حيث عانت القومية التيجرانية من التهميش المتعمد والإقصاء الممنهج من حكام أمهرا الإمبراطور "تيودروس"، و"منليك" بسبب كونهم منافسين لهم حول العرش الإمبراطورى، ولطالما نظر التيجراى إلى أنفسهم باعتبارهم الحكام الشرعيين وأن السلطة سُلبت منهم من قبل الأمهرا، مما أدى إلى تعمق الكراهية بين القوميتين، لهذا فالبعد التاريخى هنا مهم جدًا؛ لأنه سيؤثر على ديناميات الصراع الإثيوبى ليس فقط فى العصر الإمبراطورى أو نظام الدرج؛ بل فى ظل الأنظمة التى تلت ١٩٩١وحتى أواخر ٢٠٢١.

٢. الجذور الأيديولوجية للفيدرالية الإثنية فى إثيوبيا :

تُعد الفيدرالية الإثنية التى تم تبنيها فى ظل عملية إعادة هيكلة الدولة بعد ١٩٩١ تجربة فريدة من نوعها فى إفريقيا، بل يتمادى البعض فى وصفها بالمجنونة فى أحيانًا

كثيرة، لكن "ميليس زيناوى" زعيم "EPRDF" أعتبر أن الأساس الإثنى هو الحل الوحيد لحل الصراع ووقف نزيف الدم، وهنا تُتِّهم "EPRDF" بتبنيها سياسات (فرق- تسد) من أجل ضمان الاستمرار فى الحكم، لكن ربما كان "ميليس" مقتنعًا تمامًا بأن الفيدرالية الإثنية هى الحل للصراعات الداخلية، ولكن فما يبدو حلاً فى بعض النواحى؛ يخلق مزيدًا من المصادر المحتملة للصراع في نواحي أخرى في المستقبل.

ولفهم الأسباب الحقيقية لهذا التوجه؛ يجب التركيز على الأبعاد المحفزة لتبنى الفيدرالية الإثنية من قبل الجبهة الحاكمة والمتمثلة في طبيعة العلاقة بين القوميات والدولة الإثيوبية، لقد كانت "تيجراى" دائمًا تعتز بكونها مكون هام فى التاريخ الإثيوبى، وجُل ما طمحت إليه "TPLF" كانت فى الاستقلال الذاتى وليس الانفصال، وبسبب فقر الإقليم الأمر الذى جعل الناس تهاجر منه وليس إليه؛ فإن"تيجراى" كانت متجانسة إثنيًا، لذلك افترض قادتها إمكانية تقسيم باقى الجماعات إثنيًا أيضًا، ومن هنا لخصوا مشكلة الدولة فى كونها تعانى من التنوع الإثنى، ولم ينتبهوا إلى المشكلات التى سيثيرها هذا التقسيم[٤٠].

لم تؤدِ الفيدرالية الإثنية إلى تثبيط الصراعات الإثنية؛ بل أدت إلى تزايد المنافسة بين النخب الإثنية على الأرض والموارد والسلطة هذا من جهة، والنزاعات حول الحدود الإدارية بين الولايات من جهه أخرى، كما أنها زادت من الوعى الإثني بين الجماعات باعتبار أن التعبئة الإثنية هى المتطلب للوصول للموارد والنفوذ والسلطة.

لقد خلقت تناقضات سياسات "EPRDF" انقسامًا كبيرًا حول جدوى الفيدرالية الإثنية من الأساس، فبالرغم من التطور الاقتصادى والنمو المتسارع فى معدل الناتج الوطنى؛ فإن غالبية الشعب يشعر بالاستياء نتيجة التهميش والفقر والتخلف، كما أن هذه التناقضات فيما يخص الحريات الأساسية والديمقراطية والاستقلال الإدارى للجماعات عززت رؤية الجانب القومى الذى يرى أن العملية السياسية التى قادتها (TPLF/EPRDF) برمتها مجوفة وتسعى فقط لتعزيز سيطرة (TPLF) على السلطة، وإنها ستفشل فى حل الصراعات الإثنية، بل ستزيد من وتيرتها وحدتها.

٣. قضايا تهدد الاستقرار السياسي في إثيوبيا :

تواجه إثيوبيا في الوقت الراهن أزمات متعددة الأبعاد والإتجاهات، وذات سمات سياسية واقتصادية وأمنية وجغرافية وأجتماعية عديدة. فعلى الرغم من أن الفيدرالية العرقية تمثل إحدى الطرق لمعالجة الملفات الشائكة الخاصة بقضايا العدالة والحقوق الاثنية، إلا أن الفيدرالية في التجربة الإثيوبية قد أضحت دافعًا لزعزعة الاستقرار الداخلي. لذلك، تأتي موجة الأزمات والصراعات في الداخل الإثيوبي كنتيجة طبيعية للتحديات التي طالما تراكمت طوال العقود الماضية في ظل فشل الحكومات

الإثيوبية المتعاقبة في إيجاد سبل لمعالجتها للحيلولة دون تفاقمها. وتتمثل أبرز تلك الأزمات والصراعات على الساحة الإثيوبية في:

أ- حرب الرؤى حول مستقبل إثيوبيا :

تنقسم الساحة السياسية الإثيوبية حول شكل النظام السياسي في الدولة خلال المرحلة المقبلة، فهناك اتجاه يضم نخب أمهرة والنخب الحضرية – وهي حليف قوي لآبي أحمد بعد تحوله عن قومية أورومو التي ينتمي إليها والتي دعمت وصوله للسلطة- يدعو إلى إعادة النظام المركزي في البلاد تحت شعار "اجعل إثيوبيا عظيمة مرة أخرى"، ويعتبر هذا الاتجاة الفيدرالي سببًا رئيسيًا لكل المشكلات السياسية وعدم الاستقرار في البلاد، وأن الدستور الفيدرالي هو سبب تراجع مشروع بناء الأمة الإثيوبية الموحدة. وفي رؤيته، فإن استمرارية إثيوبيا ووحدتها واستقرارها إنما تعتمد أساسًا على تطهيرها من جبهة تحرير تيجراي وإرثها السياسي، وهو ما يبرر تورط ميلشياتها في الحرب الأخيرة على تيجراي في إطار سعيها للانتقام منها. وتهدف نخبة أمهرة بالأساس إلى استعادة الاحتكار السياسي والثقافي لإثيوبيا خاصة في ضوء علاقتها القوية مع حليفها آبي أحمد. ويشكل هذا الاتجاه تهديدًا وجوديًا لإثيوبيا كونه يفرض هوية أحادية في بلد متنوع عرقيًا بشكل كبير، في المقابل، هناك اتجاه آخر يفضل استمرار الفيدرالية، ويتمسك بمنح الحكومات الإقليمية المزيد من الحكم الذاتي وتقرير المصير والاستقلال عن السلطة الفيدرالية إذا لزم الأمر. ويرى أن استقرار ووحدة البلاد يعتمد على الالتزام بالدستور الاتحادي والنظام الفيدرالي. كما يرى أنصاره أن تحركات قومية أمهرة تهدف إلى جعل إثيوبيا أمهرة أخرى[٤١].

ب- الصراعات الحدودية:

وهى صراعات تضرب كافة الأقاليم الإثيوبية دون استثناء، وقد استمرت رغم الجهود التفاوضية المبذولة لتسويتها، إلا أنها تسببت في سقوط قتلى ونزوح الآلاف من المواطنين إلى مناطق أخرى، إذ يتصاعد النزاع بين ولايتي عفار والصومال الإثيوبي على الأراضي المتنازع عليها. وهناك نزاع آخر على الموارد والأراضي الزراعية بين منطقة هراري والصومال الإثيوبي، وهو ما يتسبب في اندلاع اشتباكات مسلحة بين المجموعات المسلحة من الجانبين. كما أن هناك نزاعًا تاريخيًا بين إقليمي أوروميا والإقليم الصومالي الإثيوبي على الموارد والأراضي. فيما استطاع إقليم أمهرة ضم بعض الأراضي في غرب وجنوب شرق تيجراي خلال الحرب الدائرة منذ أواخر ٢٠٢٠، الأمر الذي قد يدفع نحو نشوب حرب جديدة بين الجانبين[٤٢].

ت- النزاعات العرقية:

تتفاقم التوترات العرقية في كثير من المناطق الإثيوبية مثل أوروميا وتيجراي وبني شنقول-جوموز والعفر والإقليم الصومالي الإثيوبي وأمهرة خاصة في مناطق جنوب "ولو" ومنطقة أورومو الخاصة وشيوا الشمالية، ويتورط في تلك المواجهات السكان المحليون والميلشيات المحلية وبعض القوات الخاصة التابعة للإدارات الإقليمية، ويتم استخدام المدفعية الثقيلة في بعض تلك المواجهات [٤٣] ، مما يتسبب في سقوط عشرات القتلى ونزوح الآلاف، الأمر الذي يفاقم التوترات السياسية والأزمات الإنسانية في البلاد بسبب الحاجة إلى المياه والغذاء والمأوى والرعاية الصحية[٤٤].

ث- العنف الديني:

يمثل البعد الديني أحد دوافع الصراعات في إثيوبيا التي شهدت العديد من أحداث العنف الديني خلال السنوات الأخيرة والتي طالت أنحاء متفرقة من إثيوبيا لاسيما في شرق البلاد، إذ تزايدت الهجمات ضد الكنائس والمساجد، كما برز التنافس على بناء دور العبادة والاحتفالات بالطقوس الدينية، الأمر الذي دفع الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية للدعوة لتنظيم تظاهرات واسعة النطاق في شمال البلاد في سبتمبر ٢٠١٩ ردًا على تصاعد أعمال العنف الطائفي من جانب بعض الحركات المسلحة في بعض المناطق مثل أوروميا وتيجراي[٤٥] .

ج- حق تقرير المصير:

تظل المادة ٣٩ من الدستور الفيدرالي الإثيوبي التي تمنح الأقاليم والقوميات الإثيوبية الحق في الحكم الذاتي والأنفصال في بعض الأحيان، مصدر تهديد للاستقرار الداخلي في البلاد، ومثار قلق بالنسبة لنظام آبي أحمد، الأمر الذي قد دفعه إلى إجراء تعديلات عقب تجديد ولايته بعد فوزه بالانتخابات بإعلان التحول إلى مركزية الدولة ووضع حزب واحد للإثنيات المختلفة وهو حزب الازدهار.[٤٦] .

وفي سبيل ذلك ظهرت بعض الجماعات الاثنية التي تسعى إلى إقامة حكم ذاتي، كما تشهد بعض الأقاليم سعى بعض الإثنيات التي تضمها نحو الحصول على الحكم الذاتي مثل "كيمنت" Qemant وهي أقلية في غرب أمهرة التي بدأت تعلن عن مطالبها في أواخر ٢٠١٨ مما أدى إلى إندلاع بعض الأشتباكات المسلحة وإتهام قادة أمهرة لقادة الإثنية بتلقي الدعم من جبهة تحرير تيجراي لإثارة النزعة الانفصالية[٤٧] .

ح- الحرب في تيجراي:

تكبد نظام آبي أحمد العديد من الخسائر عقب هزيمته في حرب تيجراي على المستويين الداخلي والدولي، خاصة أنها تسهم في تآكل شعبيته وتزايد الشكوك حول قدرات الجيش الإثيوبي، فضلًا عن حجم الضغوط الدولية التي يتعرض لها النظام

الإثيوبي بسبب الإتهامات الموجهة له بإنتهاك حقوق الإنسان في الإقليم، وهو ما قد يفتح المجال أمام تصعيد جبهة تحرير تيجراي وصولًا إلى المطالبة بالإنفصال عن إثيوبيا في حال عدم التوصل لحل سياسي أو إندلاع الحرب مجددًا بين الطرفين[٤٨].

خ- عسكرة المجتمعات المحلية:

فمع نشوب كل صراع، يشرع النظام الحاكم في إنشاء مراكز قيادة للطوارئ في أنحاء البلاد ليتمكن من نشر القوات العسكرية على نطاق واسع جغرافيًا بهدف إخماد أية احتجاجات أو اضطرابات مستقبلية [٤٩]، في حين أطلق بعض المسئولين الحكوميين مثل "ديميكي ميكونن"، نائب رئيس الوزراء، دعوة إلى تسليح المدنيين بالتزامن مع تصاعد التوترات السياسية والحركات المسلحة، وهو ما يمثل أرضًا خصبة لإندلاع حرب أهلية في البلاد[٥٠]، فمع إنتشار السلاح بين المواطنين العاديين في الدولة سوف يكون له تأثير كبير على الاستقرار السياسي حول مستقبل الدولة الاثيوبية خاصة في ظل التشاحن ما بين القوميات مع بعضها البعض.

ثالثا: مستقبل الدولة الإثيوبية في ظل الصراع الإثني القائم.

فشل آبي أحمد، رئيس الوزراء الإثيوبي، خلال السنوات الثلاث الماضية في إحداث تحول جذري بشأن إدارة معضلة التعددية العرقية في البلاد، والتي انعكست بدورها على تدهور العلاقات بين معظم الأقاليم الإثيوبية التي تطورت إلى مواجهات عسكرية بينها بسبب تفاقم الخلافات الحدودية بينها والصراعات على الموارد الطبيعية والأراضي والمياه والغذاء؛ مما يؤثر سلبًا على حالة الاستقرار والأمن في الداخل الإثيوبي. فمنذ تنصيب آبي أحمد رئيسًا للوزراء في البلاد في ٢٠١٨، تشهد إثيوبيا موجات من أعمال العنف والصراعات السياسية والعرقية وعمليات النزوح واللجوء بشكل واسع النطاق، على نحو تسبب في تزايد عدد من يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية ، وذلك بالرغم من حالة التفاؤل التي صاحبت صعود آبي أحمد للسلطة في عام ٢٠١٨، وشروعه في اتخاذ جملة من الإجراءات فيما عرف بالإصلاحات الشاملة التي لم تعكس سوى نهج جديد يسعى من خلاله إلى التخلص من خصومه السياسيين أيضًا في سبيل تنفيذ مشروعه السياسي حول مستقبل النظام السياسي في البلاد الذي يركز بشكل أساسي على التحول من الفيدرالية إلى دولة مركزية يحكمها نظام رئاسي ويتزعمها حزب الازدهار الحاكم، وهو النظام الذي يتصاعد فيه حدة الخلافات بين القوى السياسية في إثيوبيا بشأنه، على نحو يثير قلق الإثنيات الإثيوبية في البلاد، التي تخشى تقليص نفوذها وسلطاتها لصالح توسيع سلطات الحكومة الفيدرالية؛ وهو أمر من شأنه زعزعة الاستقرار في الداخل الإثيوبي، ومقاومة المعارضة لسياسات النظام الحاكم، بشكل بدا جليًا في عدة مواقف مثل تأسيس حزب الازدهار في ديسمبر ٢٠١٩، والموقف من

تأجيل الانتخابات وخروج إدارة إقليم تيجراي عن السيطرة منذ نوفمبر ٢٠٢٠، وهو ما يدفع الصراعات السياسية في إثيوبيا نحو المزيد من التأزم بما قد يهدد مستقبل الوحدة الإثيوبية.

يهدد استمرار الصراعات بشكل واضح مستقبل الدولة الإثيوبية، خاصة في ظل تلويح بعض الأقاليم، لاسيما اقليم تيجراي، باحتمال الإنفصال عن الدولة الإثيوبية، مستغلة المادة ٣٩ من الدستور الفيدرالي، الأمر الذي يهدد بتفكك الدولة الإثيوبية إلى دويلات صغيرة، واشتعال حرب الكل ضد الكل في الداخل، مما يسهم في تأزيم الأوضاع.

فثمة أزمة سياسية وصراع على السلطة في البلاد بين مشروعين متعارضين هما: مشروع الفيدرالية الإثنية الذي يتمسك بمنح الحكومات الإقليمية المزيد من الحكم الذاتي وتقرير المصير والاستقلال عن السلطة المركزية إذا لزم الأمر، وتدعمه جبهة تحرير شعب تيجراي التي تبنّته منذ صعودها للسلطة في عام ١٩٩١. وفي المقابل، مشروع إثيوبيا الموحدة والذي يتمثل في إعادة النظام المركزي في البلاد، بحيث يقلص سلطات الأقاليم الإثيوبية لصالح توسيعها للسلطة المركزية (آبي أحمد) الذي يرى أن الفيدرالية سببٌ رئيسٌ لكل المشكلات السياسية وعدم الاستقرار في البلاد، ويلقى هذا الاتجاه دعماً كبيراً من نخبة أمهرة والنخب الحضرية، وحزب الازدهار الحاكم [٥١]، لكنه يلقى معارضة من بعض الإثنيات الإثيوبية والأحزاب التابعة لها التي ترفض تقليص سلطات وصلاحيات حكومات الأقاليم لصالح آبي أحمد.

ولذا تثير الأزمة الراهنة في إثيوبيا مجموعة من السيناريوهات، يتم طرحها فيما يلي:

١- السيناريو الاول: الانزلاق نحو حرب أهلية:

في ظل تعقيدات المشهد الأثني في إثيوبيا ، يحمل استخدام الحكومة الاتحادية للقوة في مواجهة قادة إحدى القوميات الرئيسية(التيجراي) في البلاد مخاطر واسعة، خاصة مع امتلاك إقليم هذه القومية لقدرات عسكرية وميليشيات مسلحة، تصل وفق بعض التقديرات إلى ٢٥٠ ألف فرد مسلح، وكذلك تأكيد قادة اقليم التيجراي أنهم سيدافعون عن إقليمهم، كما يمكن أن تتحول المعارك في إقليم التيجراي إلى ما يشبه حرب العصابات مما يقوض النسيج الوطني الإثيوبي ويلقى بتأثيراته على منطقة القرن الأفريقي بأكملها. ويشمل ذلك إريتريا المتحالفة مع إثيوبيا ضد التيجراي والتي تعرضت للقصف من قبل قوات التيجراي؛ والسودان، التي نشرت جيشها بكثافة على طول حدودها المضطربة مع إثيوبيا [٥٢].

هذا فضلا عن تورط الجماعات الأثنية المتنافسة في الصراع، ومنها قوات الأمن في إقليم الأمهرة المجاور لإقليم التيجراي، وكذلك ميليشا فانو (the Fano) ومشاركتها القوات الفيدرالية الاثيوبية في التدخل والهجوم على إقليم التيجراي[٥٣]. وكذلك

سعي الحكومة المركزية في تسليح المواطنين للتصدي للخطر المتمثل في مواجهة توسع التيجراي ضد الدولة الاتحادية وسيطرتها على العديد من المناطق الخاصة بالحكومة الفيدرالية مما يشكل خطر كبير في نزوح البلاد للحرب الاهلية الدامية التي لا سبيل لها لإيقاف سيل الدماء في الدولة الاثيوبية[٥٤].

٢- السيناريو الثاني: تفكيك الدولة الاثيوبية:

أعطى الدستور الفيدرالي الإثيوبي لعام ١٩٩٤ في مادتيه (٣٩) و(٤٧) الحق لكل أمة أو شعب أو جنسية أن تنفصل عن الدولة الإثيوبية الموحدة وتكون دولتها المستقلة، وفقا لمجموعة من الشروط، أهمها موافقة ثلثي أعضاء مجلس الأمة أو الجنسية أو الشعب المعني. ويتم تقديم الطلب كتابيا إلى مجلس الدولة؛ وينظم المجلس الذي تلقى الطلب استفتاء في غضون عام واحد يعقد في مجلس الأمة، الجنسية أو الشعب الذي قدم الطلب؛ ويتم دعم مطلب الأمة من خلال تصويت الأغلبية في الاستفتاء؛ عندها ينقل مجلس الدولة صلاحياته إلى الدولة أو الجنسية أو الشعب الذي قدم الطلب.

واعتمد دستور إثيوبيا لعام ١٩٩٤ التعريف الستاليني الكلاسيكي لـ "الأمة والجنسية والشعب"، والحل السوفيتي "للمسألة القومية". وكما هو الحال في الاتحاد السوفيتي، تم تسجيل كل مساحة من الأراضي في إثيوبيا كوطن لمجموعة إثنية معينة، مما أدى إلى تقسيم السكان إلى أغلبية دائمة إلى جانب الأقليات الدائمة مع القليل من الحصة في النظام. لقد قام السيد زيناوي وحزبه بإضفاء الطابع السوفيتي على إثيوبيا وأفريقيا.

ويلقي الكثيرون باللوم على إدارة آبي أحمد التي حاولت العودة بالبلاد إلى الحكم المركزي في وقت عملت فيه الكثير من الاثنيات على محاولة إثبات قدرتها على الحكم الإقليمي. ولم تحصل كل القوميات على حقوقها التي أقرها دستور ١٩٩٤، إلا أن سياسات آبي أحمد كانت تدفع في اتجاه تقليص سلطات الاثنيات داخل أقاليمها.

ومنذ وصول آبي أحمد إلى السلطة ظهرت بوادر تفكك وطني. يتجلى ذلك بشكل ملحوظ في تصاعد العنف بين الأعراق والتصويت لتصبح ولاية إقليمية مستقلة مثل منطقة سيداما، وهي منطقة إدارية لمجموعة كبيرة من القوميات الجنوبية المتعددة الأعراق والأمم والمنطقة الشعبية (SNNPR). بينما كانت هناك عمليات إخلاء وطرد واسعة النطاق، حيث فر أكثر من نصف مليون شخص من مناطق غرب غوجي وجيديو من منازلهم في أوروميا ومنطقة الأمم الجنوبية في عام ٢٠١٨ وحده.

ويبدو أن الحرب المستمرة في إقليم التيجراي قد تفتح المجال أمام مطالب انفصالية من قوميات مختلفة. وقد أشار بعض قادة التيجراي في مواقف سابقة إلى إمكانية لجوءهم إلى هذا الخيار، على الرغم من أنهم كانوا يسيطرون على مفاصل الدولة لسنوات طويلة،

ويمكنهم العودة إلى السلطة مرة أخرى. وقد قال زعيم الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي دبرصيون جبرميكائيل في أغسطس الماضي (٢٠٢٠): "لن نتنازل أبداً لأي شخص ينوي قمع حقنا، الذي كافحنا من أجل الحصول عليه، في تقرير المصير والحكم الذاتي"[٥٥].

٣- السيناريو الثالث: إحتواء الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي :

في ظل التقدم الذي حققته جبهة التيجراي في حربها ضد الحكومة الفيدرالية بعد ما غير ذلك مسار الحرب الدائرة بينهم بعد سيطرة الحكومة الفيدرالية على مناطق حيوية في إقليم التيجراي في بداية الحرب في أواخر ٢٠٢٠ وبداية ٢٠٢١، ومع تجدد الصراع المسلح وبشدة بعد أن أستعادت جبهة التيجراي توازنها حققت الكثير من المكاسب الأمر الذي يضع الحكومة الفيدرالية في مأزق داخلى ودولي خاصة في ظل العديد من القضايا الدولية المنخرطة فيها الدولة الإثيوبية مثل الحدود السودانية الإثيوبية وقضية سد النهضة وفضلا عن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدولة الإثيوبية مما يشكل ذلك كله عوامل ضعف في تمادي الحكومة الفيدرالية في الصراع والرضوخ للمطالب التيجرانية ومشاركتها بشكل أكبر في الحكم[٥٦]، وذلك يتلاقى مع الأهداف الأساسية لجبهة التيجراي حيث أنهم لا يفضلون الأنفصال بسبب فقر الإقليم ومحدودية موارده وإنما تفضل الحصول على الحق التاريخي لها في الحكم كما سبق أن وضح الباحث، وبذلك يوضح هذا السناريو أن كلا من الاطراف يتحلوا بتهدئة الأوضاع ومنع التصعيد والتراضي لمنع التصعيد والأنزلاق في الحرب الأهلية أو التفكيك وإن كان كلا من السيناريو الاول والثاني لا يتلاقى مع أهداف الطرفين، ولذا يرجح الباحث السيناريو الثالث الأقرب للحدوث.

الخاتمة:

تعتبر التوترات الداخلية في إثيوبيا ليست وليدة الصراع ما بين الحكومة الفيدرالية وإقليم تيجراي، وإنما تلك التوترات هي نتاج للكثير من العوامل التي تؤثر على النظام السياسي الإثيوبي يأتي مجملها في التعددية الإثينية في الدولة الإثيوبية وطريقة النظام السياسي في التعامل مع هذه التعددية من حيث كيفية إدارة هذه التعددية وإستراتيجيات الدولة في التعامل معها، فضلا عن التعامل ما بين الإثنيات وبعضها البعض في المراحل التاريخية المختلفة للدولة الإثيوبية، ففي صعود الأغلبية للحكم التي تمثل الامهرا والاورمور تسعى كلا منهما في الميل للمركزية والسيطرة على الأقليات الأخري، بينما في حالة صعود الأقليات للحكم مثل التيجراي تسعى إلى إعطاء اكبر قدر من الحقوق والحريات لهذه الأقليات مثل دستور ١٩٩٤ الذي نص على حق تقرير المصير خاصة أن أغلب القوميات في الدولة الأثيوبية تتمركز في إقليم محدد لكل اثنية أو أغلبها على أقل تقدير.

هوامش الدراسة

[1] Vermeersch, Peter. **Theories of Ethinic mobilization**: Overview and recent trends,(university of Leuven: CRPD, 2011)PP: 2-3.

[2] Migdal. Joel (1991): Model of State – Society Relations. In, Howard wiarda (ed)."**New Directions In comparative politics**", San Francisco: West View Press) and Migdal. Joel, (2001): **State In Society**: **Studying How state and Societies Transform and Constitute one Another**.(Cambridge university : Cambridge university Press).

[3] Raymond Breton and others, **Ethinic Pluralism in an Urban Setting**,(University of Toronto : Centre for Urban and community studies, 1981)P: 4

[4] Smith D., Anthony, **The Ethnic origins of nations**, (USA, Blackwell publishing, 1980)P: 145.

[5] Ibid, P: 144

[6] Ibid, p: 146

[٧] مهدى، محمد عاشور، **التعددية الإثنية: إدارة التعددية واستراتيجيات التسوية**، (عمان، المركز العلمى للدراسات السياسية، ٢٠٠٧) ص ص: ٨٩- ٩٠

[8] Sen, Basudhara, "**Ethnic identity formation and ritual dynamics: an analysis of first generation Asian Indian immergrants in the Southern plains regions of the United States**", **PHD**, (USA, Oklahoma university, 2013), PP: 67-68

[9] Raymond Breton and others**, Ethinic Pluralism in an Urban Setting**, Op Cit , PP: 7-8

[10] Toft, Monica Duffy, **Geography of Ethnic conflict**, (USA, Princeton University, 2003),P: 88

[11] Vermeersch, Peter. **Theories of Ethinic mobilization**: Overview and recent trends. Op Cit. PP: 10-12

[12] Ibid, PP: 15-16

[13] Siddiqi, FArhan Hanif, **The politics of Ethnicity in Pakistan: The Baloch, Sindhi, and Mohajir Ethnic movements**, (USA, Routledge, 2012), P: 69

[14] Vermeersch, Peter. **Theories of Ethnic mobilization**: Overview and recent trends. Op Cit. PP:18

[15] Smith D., Anthony, **The Ethnic origins of nations** , OP Cit , pp: 156-157.

[16] Raymond Breton and others**, Ethnic Pluralism in an Urban Setting**, Op Cit , PP: 8-9

[17] Xie, Lizong, **De-politicization of Ethnic question in china**, (Peking, world scientific publishing, 1957),PP:88-91

[18] Yakinthou, Christalla, **Political settlement in divided societies: consociatinalism and Cyprus**, (New York, Palgrave press, 2009), P: 54

[١٩] مهدى، محمد عاشور، إستراتيجية إدارة التعددية الإثنية، **ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر بعنوان إفريقيا في عصر التحولات**، الأردن، ٢٠٠٨، ص: ٣٢

[20] Raymond Breton and others**, Ethinic Pluralism in an Urban Setting**, Op Cit , PP: 10-11

[21] Wolff, Stefan, **Ethnic conflict: A Global prospective**, (New York, Oxford university press, 2006), P: 33

[22] Raza, Elizabeth, and Roger Open Show, **Public policy and Ethnicity: the politics of Ethnic boundary making**, (USA, Palgrave, 2007), P: 13

[23] Michael S. Merry, **Plural Societies and possibility of shared Citizenship** (university of Illinois: educational theory, V 62, N 4, 2012)PP 375-376

[24] Ibid, P: 377.

[25] Habtu, Alem, Ethnic pluralism as an organizing principle of the Ethiopian federation**, Dialectical Anthropology**, (Issue.28, 2004), pp.91-123.

[26] Taye, Bekalu Atnafu, Ethnic federalism and conflict in Ethiopia**, African Journal on conflict resolution**, (Vol.17, No.2, 2017) pp.41-66.

[27] Adejumobi, Saheed A., **The history of Ethiopia**, (London, Green Wood press, 2007), P: 214

[28] Ibid, P: 215

[29] Ibid, PP: 275-276

[30] Ibid, P: 280.

[31] Ibid, p: 285.

[32] Young, John, **Peasant revolution in Ethiopia: the Tigray peoples liberation front 1975-1991**, (New York, Cambridge university press, 1997), PP: 287- 288

[33] Assefa, Ayalew, **Responding to the challenges of minorities through institutional design of state: the Ethiopian case**, (2011), pp.1-19.

[34] Shadzic, Maja, and Patricia popelier, **conistitution a Asymmetry in multinational federalism: manajing multi-nationalism in multi-tiered system**, (Belgium, Palgrave Macmillan, 2019)P: 33.

[35] Ibid, P: 35

[36] Abbay, Alem Seged, Diversity and state-building in Ethiopia, **African Affairs**, (Vol.103, NO.413, 2004) pp.593-614.

[37] Adejumobi, Saheed A., **The history of Ethiopia**, op cit, P: 285

[38] Ibid, P : 290

[39] Ibid, P: 291

[40] Pause Wong, Seigfried, **Exploring new political alternative for the Oromo in Ethiopia**, (Norway, CMI, 2009), P: 74

[41] Mehari Taddele, **OP-ED: Ending Ethiopia's Armed Conflicts: A modest Proposal**, Addis Standard, 15 December 2020, available at: https://addisstandard.com/op-ed-ending-ethiopias-armed-conflicts-a-modest-proposal/

[42] Kjetil Tronvoll, **Ethiopia: Tigray, Sudan, Amhara… The multiple crises of Abiy Ahmed**, The Africa Report, 5 April 2021, available at: https://www.theafricareport.com/77505/ethiopia-tigray-sudan-amhara-the-multiple-crises-of-abiy-ahmed/

[43] René Lefort, **Ethiopia's war in Tigray is 'but the tip of the iceberg when it comes to conflicts ravaging the country'**, The Africa Report, 30 April 2021, available at: https://www.theafricareport.com/84350/ethiopias-war-in-tigray-is-but-the-tip-of-the-iceberg-when-it-comes-to-conflicts-ravaging-the-country/

[44] Ibid.

[45] **Terje Østebø**, **The Role and Relevance of religion in Ethiopia's Current conflict** , Addis Standard, 6 November 2019, available

at: https://addisstandard.com/special-edition-the-role-and-relevance-of-religion-in-ethiopias-current-conflicts/

[46] Mulugeta G Berhe, **Ethiopia's political crisis is playing out in the regions**, The Africa Report, 31 August 2020, available at: https://www.theafricareport.com/39913/ethiopias-political-crisis-is-playing-out-in-the-regions/

[47] Ibid.

[48] Kjetil Tronvoll, **Ethiopia: Tigray, Sudan, Amhara… The multiple crises of Abiy Ahmed**, op cit.

[49] Eyob Beyene, **Beyond Tigray, Condemning political Violence and conflicts Throughout Ethiopia**, Addis Standard, 12 June 2021, available at: https://addisstandard.com/op-ed-beyond-tigray-condemning-political-violence-and-conflicts-throughout-ethiopia/

[50] Mistir Sew, **Ethiopia: A nine-point plan to restore stability**, The Africa Report, 22 April 2021, available at: https://www.theafricareport.com/82229/ethiopia-a-nine-point-plan-to-restore-stability/

[51] Mehari Taddele, **OP-ED: Ending Ethiopia's Armed Conflicts: A modest Proposal,** Op Cit.

[52] SBS News, **Abiy Ahmed vows to continue military operations in Tigray after announcing 'final phase' of offensive"**, 2/12/2021, available at: https://www.sbs.com.au/news/abiy-ahmed-vows-to-continue-military-operations-in-tigray-after-announcing-final-phase-of-offensive/1d67c2bf-cff4-4020-9b41-3ffba10972ff

[53] Abdi Latif Dahir, "**Fleeing Ethiopians Tell of Ethnic Massacres in Tigray War**", Dec. 9, 2020. available at: https://www.nytimes.com/2020/12/09/world/africa/ethiopia-tigray-sudan.html

[54] Ibid.

[55]UN News "**Quickly restore the rule of law' in Ethiopia's Tigray, urges Guterres**", 7 December 2020, available at: https://news.un.org/en/story/2020/12/1079472

[56] Ibid.